عودة المهاجرين الأفغان إلى الوطن؛ من منظور جديد

بمناسبة اليوم العالمى للهجرة

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية – كابول

تحليل CSRS | رقم : 361

15 ديسمبر 2020 الميلادى

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة على:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

عودة المهاجرين الأفغان إلى الوطن؛ رؤية من منظور جديد

بمناسبة اليوم العالمي للهجرة

تُطلق كلمة الهجرة على الانتقال من مكان إلى مكان آخر للعمل أو للعيش، ويُهاجر الناس في الغالب للابتعاد عن التحديات والظروف الصعبة مثل الفقر وشح الغذاء والكوارث والحروب والبطالة وتدهور الأمن، كما أن السبب الآخر للهجرة يكمن في توفر الظروف المُساعدة على العيش في الدول التي يُهاجر إليها ومن ذلك خدمات التعليم وتحسين الدخل والحصول على مسكن مناسب. الثامن عشر من ديسمبر هو اليوم الدولي للمهاجرين، وقد أسمته هيئة الأمم المتحدة بهذا الاسم عام 2000م إثر تكاثر عدد المهاجرين في العالم، حيث سُمي بهذا الاسم إشادة بصنيع ملايين البشر الذي تركوا أوطانهم بحثا عن أماكن أفضل للعيش. يُحتفل بهذا اليوم كل عام في دول العالم، وفي هذا المقال سنسلط الضوء على دوافع الهجرة وآثارها المترتبة عليها[1].

ظاهرة الهجرة في حياة الأفغان

مع أن ظاهرة الهجرة في تاريخ البشر تُعد ضاربة في القِدم ومؤثرةً على مصائرهم، إلا أن ظروف البشر وأوضاعهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتحولات التي شهدوها في هذه المجالات أضفت على آثار الهجرة في الوقت الراهن المزيد من التعقيد والتداخل.

[1] http://www.dailyafghanistan.com/opinion_detail.php?post_id=129391

Center for Strategic and

ومع ذلك، فإن نظرة مُقتضبة في علاقة الأفغان بموضوع الهجرة يحكي نوعا من الثبات والاتصال وديمومة هذه الظاهرة في حياة الأفغان. ولهذه الديمومة دوافعها الاقتصادية وذلك أن هجرة الأفغان كانت مشهودة حتى قبل العقود الثلاث الأخيرة المشتعلة بالحروب. لقد اضطر الكثير من المواطنين الأفغان أن يهاجروا من وطنهم بحثا عن العمل وتوفيرا لسبل المعيشة. وقد زاد معدل الهجرة وطلب اللجوء مع تدهور الحالة الأمنية واشتعال الحروب بالبلد في العقود الثلاث الأخيرة.

يُقدر عدد اللاجئين الأفغان في دول العالم حاليا بنحو ثلاثة ملايين شخص، وتقطن أكبر نسبة من هؤلاء اللاجئين في إيران وباكستان. كما يوجد نحو ثلاثة ملايين آخرين قد اضطروا للنزوح من مساكنهم داخل البلد ويعيشون في ملاجئ في الداخل. ويعني كل هذا أن ظروف البلد اضطرت ستة ملايين شخص – وهو عدد يساوي نسبة 16 في المئة من إجمالي سكان البلد – إلى النزوح بنحو ما داخل البلد أو خارجه. الرسم البياني التالي مُقتطف من أحدث إحصائية قامت بها المفوضية السامية بالأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنازحين الأفغان2.

المصدر: موقع بي بي سي

هجرة الأفغان في الماضي

عندما بدأ تدفق القوات الشيوعية إلى داخل أفغانستان بدأت هجرة المواطنين الأفغان إلى الخارج بصورة مكثفة. وفي نهاية عام 2019م طلب نحو 251 ألف مواطن أفغاني اللجوء في الدول الأخرى. كما بلغ عدد اللاجئين

[2] https://www.bbc.com/persian/afghanistan-53181636.amp

الأفغان حول العالم في هذا العام عدد 2700000 شخص. وهذا العدد ليس مقتصرا على من طلبوا اللجوء حديثا وإنما يشمل من هاجروا أو طلبوا اللجوء من قبل.

هذا العدد يشمل اللاجئين الذي سجلوا أسماءهم في مكاتب الأمم المتحدة أو لدى حكومات الدول المستضيفة. أما اللاجئون الذين يقطنون في دول المهجر دون تسجيلٍ رسمي فإن الإحصائية المذكورة لا تشملهم. ويُذكر كذلك أن الإحصائية المذكورة لا تشمل من حصلوا على تأشيرة العمل أو تأشيرة لأغراض أخرى وخرجوا من أفغانستان وهم يعتزمون طلب اللجوء فيما بعد. إن اللاجئين المُسجلين لدى مكاتب الدول المستضيفة بإمكانهم أن يحصلوا على حق الإقامة في تلك الدول بعد فترة من بقائهم فيها وبالتالي يخرجون من الإحصائية المذكورة، وهذا ينطبق على الدول المتقدمة أما الدول التي تقطن بها أكبر نسبة من المهاجرين الأفغان مثل إيران وباكستان فلا تعترف بهذا الحق للاجئين. الرسم البياني التالي يوضح نسبة اللاجئين الأفغان في نهاية عام 2019م، وهذا العدد لا يشمل اللاجئين الجدد وإنما يُوضح عدد اللاجئين في كل سنة.

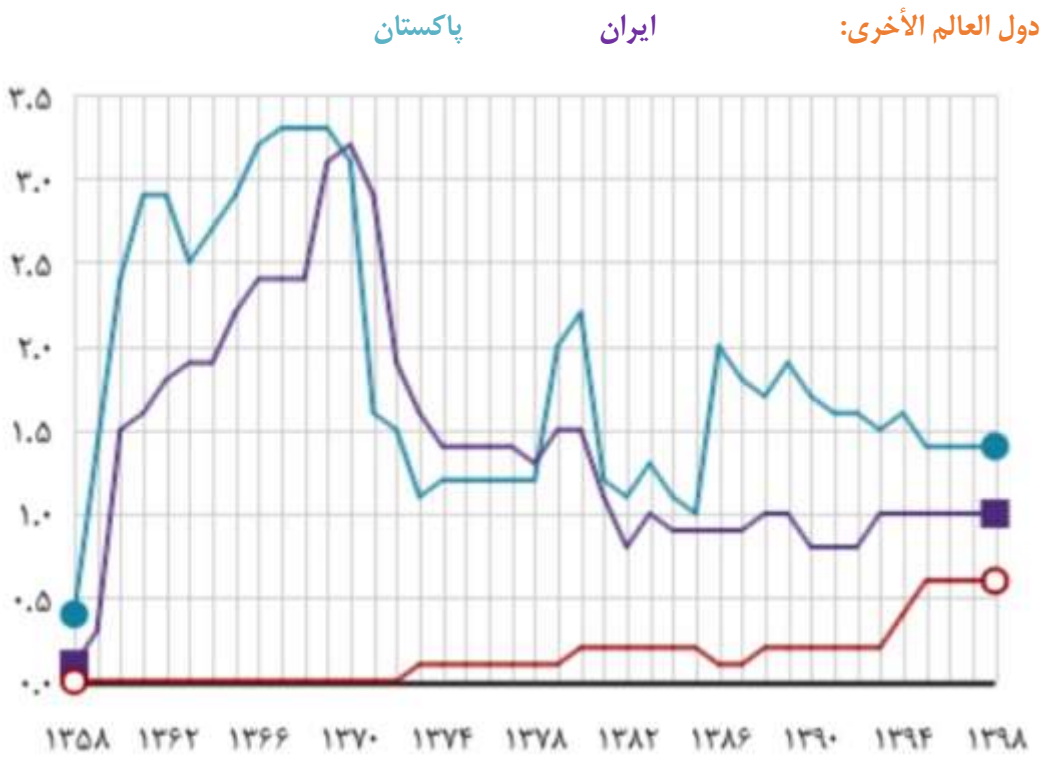

المصدر: موقع بي بي سي – الفارسي

بعد اجتياح القوات الشيوعية لأفغانستان عام 1980م صارت إيران وباكستان وجهةً للاجئين الأفغان، إلا أن الإحصائيات في السنوات الأخيرة تُظهر أن عدد اللاجئين الأفغان في الدول الأوروبية فاق عدد اللاجئين في إيران وباكستان، والرسم البياني أعلاه يوضح ذلك. في نهاية عام 2019م كان نصف عدد اللاجئين الأفغان يقطنون باكستان كما أن إيران كانت تستضيف ثلثهم أو ما يقارب 950 ألف لاجئ وكان عدد اللاجئين الأفغان في

الدول الأخرى 600 ألف مواطن. في عام 2019م كانت نسبة 80% من اللاجئين الأفغان يقطنون في إيران وباكستان وكانت نسبة الدول الأخرى 20%. وإذا تجاوزنا إيران وباكستان لوجدنا نسبة 70% من اللاجئين الذين لجؤوا إلى هاتين الدولتين المجاورتين هاجروا إلى ست دول أوروبية منها تركيا. حاليا تستضيف ألمانيا عدد 188 ألف لاجئ أفغاني.

في الغالب يتم تسجيل اللاجئين في مكاتب الأمم المتحدة بتركيا، ولذا تُعد تركيا أكبر ملجأ للأفغان بعد ألمانيا، حيث بلغ عددهم بنهاية عام 2019م عدد 118 ألف شخص. الدول الأوروبية الأخرى المستضيفة للاجئين الأفغان هي النمسا واليونان والسويد3.

الوضع الحالي للمهاجرين الأفغان:

رغم تشكل النظام الجديد في البلد وتدفق مليارات الدولارات إلى أفغانستان من الدول الداعمة إلا أن الجو لم يُهيأ لعودة المهاجرين إلى موطنهم، وذلك لأن الأمن لم يستتب في البلد. ومع أن المؤسسات الدولية تُصدر كل يوم بيانات تؤكد على حقوق اللاجئين إلا أن الصور المنشورة لمعاناة اللاجئين الأفغان تُدمي قلب كل إنسان. يكاد يُجمع أهل جميع البلاد على إظهار ردة فعل سلبية تجاه طلب المهاجرين للجوء، وذلك يشمل اللاجئين الأفغان.

المهاجرون واللاجئون الأفغان في الوضع الراهن لا يملكون الكرامة اللائقة بالإنسان اللاجئ. أهم الحقوق الإنسانية والفردية التي أيدتها الشريعة الإسلامية وصادقت عليها جميع المؤسسات الحقوقية الدولية والتي ينبغي حفظها في كل مكان دون أي عنصرية طائفية أو دينية أو عِرقية هي: حق الحياة وحق التعلم وحق الكرامة الإنسانية وحرية التنقل والحركة وحق المساواة.

حق الحياة وحق التعلم يُشكلان الأساس لجميع حقوق الإنسان كما أنهما حقان مقدسان امتن الله تعالى بهما على بني الإنسان، ومن ثم يُعد الحفاظ عليهما واجبا أكيدا؛ حيث إن جميع الأديان السماوية والأرضية أقرت بهما لما لهما من دور هام في بقاء جنس الإنسان وعمارة الأرض واستمرار الحياة الإنسانية، ويستوي جميع الناس أمام هذه الحقوق بغض النظر عن دينهم أو مذهبهم أو عِرقهم أو انتماءاتهم أو درجة تخلفهم أو تقدمهم أو مكانتهم أو علمهم وجهلهم أو كونهم من الحكام أو المحكومين. وقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الصادر في ديسمبر عام 1949م – وميثاق حقوق اللاجئين الصادر عام 1951م واتفاقية عام 1967م في البند الثالث من بنودها على ذلك حيث تُقر بها وتؤكد أن "حق الحياة والحرية والسلامة الشخصية حق مكفول لكل الناس".4

---

[3] https://www.bbc.com/persian/afghanistan.amp

[4] http://dailyafghanistan.com/opinion_detail.php?post_id=146208

Center for Strategic and Regional Studies

الدول المستضيفة للاجئين وخصوصا إيران وباكستان كررت مناشدتها للحكومة الأفغانية بأن تشعر بالمسؤولية في أداء دورها تجاه مواطنيها الأفغان وأن تمهد السبل لعودتهم إلى وطنهم. ولذا يُعد من الضروري أن تستفيد الحكومة الجديدة من التجارب السابقة في هذا الصدد وتعقد العزم برؤية وطنية شاملة على عودة اللاجئين ودمجهم في الحياة الاجتماعية بالبلد، إلا أن الكفاءة اللازمة لذلك لم تتوفر في الحكومات الأفغانية في العقدين الأخيرين كما أنه لم تكن هناك إرادة راسخة تجاه هذا الأمر.

الحاجة لوضع سياسات جديدة

إن الحكومة الأفغانية لطالما نظرت إلى قضية المهاجرين كعبءٍ إضافي يُثقل كاهلها وترى أن عودة المهاجرين يُشكل تحديا لها. والحال أن الأمر ليس كذلك، فعودة المهاجرين إلى بلدهم يمكن أن يكون مصدر خير للشعب وسببا من أسباب تقدم البلد. وفي هذا الصدد هناك أمور مهمة ينبغي وضعها في الحُسبان:

1. تغيير الرؤية تجاه المهاجرين:

إن المهاجرين الأفغان الذين هاجروا إلى أقاصي البلاد خلال العقود الأربعة الماضية ليسوا بنفس عقلية المهاجرين السابقين الذين لم يكونوا يحتاجون سوى إلى الدعم المادي. إن عددا من المهاجرين المعاصرين قد استغلوا أقل الفرص والإمكانيات المُتاحة وآل بهم الأمر إلى أن صاروا خبراء كبار ومستثمرون محنكون كما أن عددا كبيرا منهم قد حصلوا على الدرجات الأكاديمية العليا. كما أن البعض الآخر منهم بات ذا خبرة في مجال الاستثمار وتوليد فرص العمل. إن الكثير من المهاجرين اليوم ليسوا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية الأولية التي تُقدم من الحكومة، بل الحكومة هي التي تحتاج إلى وجودهم لعمارة البلد. إن عودتهم تتعلق بنمط الحكم الجيد في البلد واستقراره ومصيره السياسي. لذا على الحكومة الأفغانية والمعارضة المسلحة أن تلفا بساط الحرب مهما تطلب الأمر وأن تهيئا الجو للسلام والاستقرار السياسي حتى يعود المهاجرون إلى وطنهم بجرأة واطمئنان كاملين.

2. الإدارة الجيدة لعملية استعادة المتخصصين:

تم تنفيذ هذا البرنامج خلال السنوات الماضية من قِبل المفوضية الدولية السامية لشؤون المهاجرين إلا أن البرنامج بحاجة إلى مزيد من التطوير والتوسيع. إن عودة المتخصصين الأفغان إلى وطنهم يُفيد البلد من عدة نواحي: أولها؛ حين يعود المتخصصون إلى أفغانستان فإن أسر الكثيرين منهم سيعودون معهم، أو على الأقل سيترددون على بلدهم. ثانيا؛ حين يتم استقطاب هؤلاء المتخصصين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ستزداد سرعة برامج رفع كفاءات المواطنين الأفغان. ثالثا؛ يقدر هؤلاء المتخصصون على توليد فرص عمل للآخرين. ورابعا وهو من

Center for Strategic and Regional Studies

أهمها؛ أن المتخصصين الأفغان سيزيلون احتياجنا للمتخصصين الأجانب الذين تسببوا في خروج جزء ملحوظ من مساعدات المجتمع الدولي من أفغانستان من خلال الرواتب والامتيازات الكبرى التي يحصلون عليها.

3. استقطاب رؤوس الأموال مع عودة المهاجرين:

الكثير من المهاجرين الأفغان صاروا يملكون رؤوس أموال وخبرات في الاستثمار في الدول التي يعيشون فيها، ويُعد استقطابها أمرا مهما لزيادة مستوى الإيرادات الوطنية ورفع معدل التنمية.

إن قضية استحداث آلية جيدة لاستقطاب رؤوس أموال المهاجرين إلى داخل البلد وتهيئة المناخ الآمن لاستثمارهم ينبغي أن تكون ضمن أولويات الحكومة الأفغانية. من جانب آخر تُنفق المؤسسات الدولية ميزانيات بالغة لدعم المهاجرين الأفغان، وهي مساعدات قصيرة المدى وتكاد تقتصر على الأوليات الإنسانية. في حين أن من المفترض أن تُنفق هذه المساعدات لإعادة تأهيل البنية التحتية داخل البلد. ويُعد استقطاب رؤوس الأموال من القطاع الخاص بالإضافة إلى استثمارات المهاجرين أنفسهم من الأمور الهامة في هذا الصدد.

4. التوعية الجادة:

على الحكومة والمؤسسات الدولية المسؤولة أن تنفذ برامج توعوية لابناء المهاجرين الأفغان بالفرص والإمكانيات المُتاحة في البلد. كما أن عليهم أن يُخاطبوا الراغبين في الهجرة ويُعلموهم بالتحديات التي تواجه اللاجئين حتى تتجنب البلد الآثار السيئة لهجرة العقول وهروب الأموال.

ومع ذلك، فإن الدور الأكبر في عملية تنمية البلد إنما هو لاستتباب الأمن والاستقرار السياسي فيها. وما لم تُرسي الحكومة دعائم الأمن في البلد فإن خطط إقناع المهاجرين بالاستثمار داخل أفغانستان وإقناع الأُسر بالعودة إلى بلدهم لن تُثمر النتائج المرجوة منها.

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية هي مؤسسة مستقلة غير حكومية وغير ربحية، أسست عام 2009 في كابل. يعمل المركز لمتابعة وتنمية السياسات في أفغانستان والمنطقة عن طريق الحوار البناء والدراسات العلمية الدقيقة والموضوعية. من أهداف المركز كذلك إيجاد ارتباط بين الدراسات الحديثة والسياسات بحيث تصير كافة السياسات المُتخذة مستندة على المعايير الأكاديمية والمدروسة.

www. csrskabul.com

Center for Strategic and Regional Studies